السودان – الفضاء المدني

بقلم نعمات كوكو محمد

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ – المزرعة: ٥١١٠ – ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ – فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣

تمهيد

يزداد المشهد العام في مسارات الانتقال الديمقراطي تعقيداً في أكثر من جبهة، خاصة التوتر السياسي بين مكونات قوى الحرية والتغيير في داخلها، ما أدى إلى انسحاب بعض القوى السياسية والانقسام داخل تجمع المهنيين والذي يعتبر القوة الأساسية المحركة للحراك الجماهيري، بجانب التباينات المتعددة داخل مجموعة القوى المدنية، خاصة وسط النساء والشباب. هذه المتغيرات أدت إلى اهتزاز العلاقة ،مع لجان المقاومة، وهي الفصيل القاعدي للحراك

ما خلق فجوة كبيرة بين هذه المكونات. كل هذه التعقيدات أدت إلى تغيير في موازين القوى لصالح المكون العسكري الذي يستند إلى تأييد بقايا الحركة الإسلامية داخل الأجهزة الأمنية وعلى قوى السوق خاصة مجموعات الرأسمالية الطفيلية التي تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وانتزاع شرعية وجودها الاجتماعي، بالإضافة إلى تفجر الصراعات القبلية في مناطق النزاعات حيث لم تجف وثيقة السلام الموقعة في مدينة جوبا "عاصمة جنوب السودان" من الحبر الذي كتبت به، هذا بجانب الدخول في حروب حدودية مع الجارة أثيوبيا، ما فاقم من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

كان الخروج المهيب لجماهير الشعب السوداني في ديسمبر ٢٠٢٠ لإحياء ذكرى ثورة الشعب تحت شعار التصحيح أو السقوط للحكومة يعبر عن يقظة الجماهير واستعدادها للدفاع عن ثورتها والمضي بها قدماً، رغم كل المصاعب والتحديات التي تواجه مسار الانتقال الديمقراطي وتحقيق شعارات الثورة في الحرية والسلام والعدالة. هذه اليقظة ما زالت تستمد قوتها من استمرار المعارك اليومية للجماهير على مختلف الجبهات منذ ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ وحتى اليوم. سواء كانت معارك سياسية، نقابية، مطلبية الخ، كما أن استمرارية هذه المعارك تعكس مضمون عن الثورة وشعاراتها، خاصة وسط القوى المدنية والشباب والنساء والتصدي بحزم لكافة المصاعب التي تنتج يومياً خاصة من جانب القوى الخارجية ووكلائها إقليمياً ومحلياً حيث رفض الشعب السوداني منذ انطلاق أيام الثورة الأولى في عام ٢٠١٨ كافة التدخلات الخارجية خاصة الاقليمية منها، هذا بالإضافة إلى جملة من التناقضات الرئيسية بين القوى السياسية والاجتماعية المسيطرة على جهاز الدولة، خاصة بقايا النظام السابق وسعيها الدؤوب لخلق التحالفات السياسية ووضع البرامج التي تقف ضد مصالح غالبية الشعب وجماهير الثورة.

في ظل هذه التعقيدات، حدث الفرز السياسي العام وأصبحت هناك كتلتان لكل منها شعارها السياسي ما بين تصحيح مسار الثورة والإسقاط الكامل لكافة هياكل السلطة الانتقالية، وبين قوى اجتماعية أخرى ترى أهمية استمرار الوضع كما هو وتعمل على أن تكون هي السند السياسي مع ضرورة المشاركة في السلطة.

هذا الانقسام الواضح وسط قوى الثورة والتغيير أضعف الحراك الجماهيري الثوري الذي كان يعمل لتحقيق شعارات الثورة خاصة مظاهر الاختلافات داخل تجمع المهنيين في تقييم الوضع السياسي والموقف من تدخلات المكون العسكري في العمل التنفيذي لمجلس الوزراء، كذلك التباين في الرأي والرؤى في ما تم من اتفاقيات السلام الموقعة في جوبا وتقييم الاختراقات الدستورية التي حدثت في وثيقة الدستور الانتقالي بتكوين ما سمي بمجلس شركاء الفترة الانتقالية، ما يؤشر إلى قيام تحالفات سياسية جديدة قاعدتها الحركات المسلحة والمكون العسكري في مجلس السيادة وعدد من الأحزاب الرئيسية التي تماهت مع هذا التحالف الجديد. وهذا بدوره أدى إلى انسحاب الحزب الشيوعى السودانى من قوى الحرية والتغيير، وقد يؤدي هذا إلى مزيد من انسحاب مكونات قوى الحرية والتغيير.

انتقل هذا التباين في المواقف السياسية إلى مجموعات الحراك النسائي، ما انعكس سلباً على وحدة العمل المشترك وبرزت مجموعة تحالف نسائي جديد باسم نساء قوى الحرية والتغيير "نحت" ذات مواقف متشددة تجاه كل من ينتقد اتفاقيات جوبا للسلام واعتباره موقفاً ضد السلام. كما أدى ضعف العمل الإعلامي المؤيد للحراك الجماهيري حسب التباينات في المواقف السياسية إلى إتاحة الفرص لعدد من مجموعات ومؤيدي النظام الساقط ببدء الحملات الإعلامية المضادة لمسار الانتقال الديمقراطي ومؤسسات وقرارات الدولة خاصة في الجانب الاقتصادي، ما أربك الرسالة الإعلامية خاصة دور الإعلام الاجتماعي "السوشيال ميديا".

بالرغم من انتشار "لجان المقاومة" في جميع أحياء البلاد، خاصة وأن هذه اللجان لا تُعتبر ذا هياكل تنظيمية واضحة، بل تختلف حسب السياقات المحلية؛ ومع ازدياد إعادة إنتاج العديد منها، إلا أن الملاحظ أنها تُعتبر نسبياً الأقوى والأكثر تنظيماً في العاصمة "الخرطوم". ولقد أدت مؤشرات الإحباط من أداء الحكومة الانتقالية والانقسامات وسط قيادة قوى الحرية والتغيير أن تكون هذه اللجان جذوة الثورة والانتقال الديمقراطي في السودان، خاصة في التصدي لمذبحة الاعتصام في ٣ يونيو ٢٠١٩. نسبة لهذه المواقف الصلبة، قامت بعض الأحزاب السياسية باستمالة عدد من اللجان لأنها تعتبر القاعدة الجماهيرية الأفقية التي تشكل السياج الحديدي لحماية الثورة ومسار الانتقال الديمقراطي "ترس الثورة"؛ وقد أدى هذا الاستقطاب إلى إرباك المواقف السياسية لبعض من لجان المقاومة، ما أضعف مركزية القرار السياسي الذي يعمل على تأكيد قوة الحراك الجماهيري خاصة وأن تحالف قوى الهبوط الناعم الجديد لديه قاعدته الاجتماعية وتحالفاته وسنده الدولي، لذا لديها تأثير كبير على مستوى توحد الجماهير حول شعارات الثورة وسبل تحقيقها. بجانب عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي بدأت تؤثر في إيقاع الأداء العام لقوى الثورة والتغيير والتفاعل الجماهيري، ما زالت هذه اللجان هي المكون الذي يعمل على ثبات الحركات الاجتماعية، خاصة الشبابية منها، برؤية مستقبلية.

منهجية كتابة التقرير

تعتمد كتابة التقرير على عدد من مناهج العمل وأدوات البحث كالآتى

١) لوصف التحليلي باستخدام المعلومات الثانوية Secondary data

٢) مقابلات محددة لشخصيات كان لها أدوار محورية

٣) تنظيم مجموعات بؤرية Focus Group Discussions لعدد من لجان المقاومة باستخدام مؤشرات حددة

٤) كتابة ملاحظات محددة وفق السياقات

مكونات التقرير

يتكون الهيكل العام لتقرير السودان من الأجزاء الآتية

أولاً. الواقع السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي وواقع المجتمع المدني.

ثانياً. البيئة السياسية والقانونية التي توفرها الدولة

ثالثا. دعم المؤسسات الدولية والإقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني.

رابعاً. دور المنظمات غير الحكومية في توسيع واستقرار الفضاء المدني

حالة دراسية لجان المقاومة – ولاية الخرطوم

سوف يركز هذا القسم على دور لجان المقاومة، وكيف تساهم في بناء الفضاء المدني والتأثير به، وإلى أي مدى تلتزم بتطوير نفسها وتقوية دورها، وهذه الفعالية تتحدد بالتشبيك، وباعتماد المقاربة الحقوقية والتزام حقوق الإنسان، والمساءلة والشفافية، مع التركيز على التطورات المستجدة منذ العام الماضي حتى اليوم، خاصة في ظل (إجراءات الإغلاق الخاصة بالوباء وتأثيره على الحراكات

الهدف العام

تحاول الدراسة إجراء مسح موضوعي، لجمع بعض الحقائق الأولية المتعلقة بالدور الذي لعبه أعضاء لجان المقاومة في توسيع الحراك الثوري واستدامته ومعرفة التحديات التي تواجه تعزيز دورها الثوري، وما هي الاحتياجات والمطالب التي يمكن التعامل معها كرؤية استراتيجية لحماية الثورة والمساهمة في الانتقال نحو الحكم الديمقراطي الشامل والسلام الاجتماعي

أهداف محددة

أ) جمع المعلومات الأساسية المتعلقة بالتالي: متى وأين وكيف ومن بدأ تكوين لجان المقاومة؟ القيادة؟ تكتيكات واستراتيجيات مختلفة

ب) توفير معلومات عن الوضع الآن في لجان المقاومة بشكل عام

ج) تبادل الأفكار حول التحديات التي تواجههم في الانتقال الديمقراطي القادم

د) تحديد المطالب والاحتياجات اللازمة للمشاركة الهادفة كقوى مؤثرة في الفترة الانتقالية.

خامساً. الخلاصة

ما هي الدروس المستفادة التي يمكن الاعتماد عليها في آليات عمل المجتمع المدني وبناء الحركات الاجتماعية؟

الواقع السياسي – الاقتصادي والاجتماعي وواقع المجتمع المدني

ما زال الشعب السوداني يتطلع إلى الحرية والسلام والعدالة من خلال تحقيق شعارات ثورته التي فجرها في ديسمبر ٢٠١٨ ويعمل لفرض إرادته بالتضامن الثوري بين القوى الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقية في التغيير وعبر عدد من المكونات والتنظيمات التي تسير بخطى حثيثة على طريق النضال اليومي والصمود الصبور، وهي صفات يتسم بها الحراك الجماهيري وهو يستخدم أدواته المجربة لخوض المعارك اليومية من أجل الدفاع عن ثورته وتحقيق أهداف الانتقال الديمقراطي دون مهادنة للحفاظ على ما حققه بانتفاضة ١٩/ ديسمبر/ ٢٠١٨ العظيمة ويعمل على مناهضة القوى السياسية والاجتماعية المعادية لشعاراته وطموحاته، سواء داخلياً أو مع حلفائه بالإقليم والعالم، والتي تسعى بكل ما تملك من موارد وآليات لقطع الطريق أمام التطور الطبيعى لمسيرة الديمقراطية والانحراف بمسار التغيير الشامل والعودة إلى ذات المسار السياسي الذي راكم الأزمة العامة منذ الاستقلال الوطني ووضع السودان وشعبه في طريق التخلف والفقر والحروب الداخلية والتبعية للخارج، خاصة وأن عدم نضوج التجربة الديمقراطية واستغلال الأحزاب التقليدية ذات التوجه المعادي للتغيير الاجتماعي والثقافي والمستندة إلى النفوذ الطائفي قد أدى إلى تجربة ديمقراطية فاشلة، وبالتالى أصبحت التجربة الديمقراطية وقصورها جزءاً من الأزمة العامة وتكراراً للتجارب الفاشلة لكل الفترات الانتقالية التي عرف بها تاريخ البلاد.

بالرغم من أن النضال من أجل الديمقراطية والدفاع عنها قد استقر كقانون أساسي للثورة السودانية، وأن النضال بالتركيز على قضية الديمقراطية كخيار استراتيجي ذي بعد وطني واضح ملتزماً بقضايا وحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يعزز من الحق في المشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرارات على كافة المستويات والمؤسسات ذات الصلة بالتغيير الشامل، إلا أنه من الملاحظ أن كثيراً من المصاعب والعقبات قد بدأت تعترض مسار إرساء دعائم الانتقال الديمقراطي، وهو تحد كبير يواجه مجمل القوى الديمقراطية التي تعمل من أجل التغيير الحقيقي، وهي الآن في صراع مكشوف مع بعض القوى الاجتماعية التي ترتبط مصالحها مع ما تبقى من بقايا النظام الساقط خاصة المؤسسات الاقتصادية التي نشأت خلال الـ ٣٠ عاماً من مشروع الحركة الإسلامية التي تستند إلى قوى الرأسمالية الطفيلية ومؤسساتها الإقليمية وتعمل بتناغم كامل للوصول للسلطة وللحفاظ على السياسات الاقتصادية المرتبطة بآليات السوق العالمي واقتصاده الحر وشروط مؤسساته الدولية والتبعية للخارج ورهن القرار الوطني لمصالح القوى الإقليمية والعالمية.

إن القوى التي تعمل على تعطيل مسار الحراك الجماهيري من أجل إنجاز الانتقال الديمقراطي يقف في مقدمتها المكون العسكري الذي يعبّر عن مصالح النظام السابق، خاصة المؤسسات المالية ذات الطبيعة الرأسمالية الطفيلية والتي كشف رئيس الوزراء أنها تحتكر ٨٢% من الموارد المالية والاقتصادية. وتعمل هذه المؤسسات بكل ما تملك من موارد اقتصادية وسلطة اتخاذ القرارات على إجهاض ثورة الشعب وافراغها من محتواها العميق الذي تجسد في شعاراتها في جميع المواكب، آخرها الاحتفالات بذكرى الثورة في سبتمبر ٢٠٢٠، وقد ظل المكون العسكري وهو في حقيقته "اللجنة الأمنية للنظام السابق" مستفيداً من التمكين الذي أتاحته له وثيقة الدستور الانتقالي، ومع ذلك ظل يطمع في المزيد من السلطات والصلاحيات من خلال التعدي السافر على نصوص الوثيقة الدستورية وتعمد خرق دستوري واضح بانتهاك أحكامها بعد اتفاق

اتفاق سلام "جوبا" حيث جاءت المادة (٨٠) التي عن طريقها تم تشكيل ما يسمى بمجلس شركاء الفترة الانتقالية في تجاوز دستوري حتى يتمكن من تعزيز قدراته ووجوده في مفاصل السلطة بمستوياتها المختلفة، متجاوزاً النص الدستوري الذي وضعه كشريك في مجلس للسيادة تشريفى فقط ليمثل رئاسة الدولة. إلا أن تطلعاته ليقوم بالمهام التنفيذية التي تتصل بالاقتصاد والسلام والعلاقات الخارجية والاتصالات الإقليمية بجانب الهيمنة على السلطة القضائية دفعت به للتحالف مع الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاقية للسلام، وهي لا تعبر عن كل الحركات المسلحة، فما زالت هناك حركات أساسية من دارفور "فصيل القائد عبد الواحد" وحركة من جنوب كردفان "فصيل القائد الحلو" خارج مجموعة سلام "جوبا". لقد كان الهدف الأساسي هو العمل على تغيير موازين القوة لصالح القوى التي تتناقض مصالحها مع شعارات التغيير الشامل وتسعى للحفاظ على مصالحها الاجتماعية والاقتصادية حيث لا مصلحة لها في أي تغييرات

تطال هياكل المجتمع السودانى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وكانت النتيجة العدوان السافر على مجمل الحريات التي أصبحت تواجه به مواكب الثوار من أجل تصحيح مسار الحكم وإعادة سياساته إلى أهداف ومسار الثورة، والشاهد على ذلك التعرض والانتهاكات الواضحة لجميع المواكب السلمية والمشروعة من أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين في عداء سافر وممنهج للحريات، وفي قمتها حرية التنظيم والتعبير والتي بدونها يصبح الحديث عن المكاسب التي تحققت مجرد ادعاء أجوف.

يؤكد ذلك طبيعة السلطة المتحكمة في مفاصل الدولة، وأن ما تقوم به حكومة الفترة الانتقالية بحسب أدائها في هذا الجانب هو ضرب تلك المكاسب وإفراغ الفترة الانتقالية من أهدافها استناداً إلى شراكة غير حقيقية، ما يؤكد الواقع حجم المؤامرة على مسار الانتقال الديمقراطي.

أما في المجالات الأخرى، فإن هذا التحالف الجديد يهدف إلى تغييرات تكرس للمناهج الاقتصادية القديمة من خلال إجراءات شكلية تقوم على التحديث والانحياز إلى الاستثمارات مع الحفاظ على قاعدة الإنتاج للسوق الرأسمالي، وتعكس بوضوح عدم الانحياز الاجتماعي للفقراء والفئات العاملة في مجالات الإنتاج والخدمات ومواصلة الخضوع لشروط المؤسسات المالية الدولية، خاصة البنك الدولي وشريكه صندوق النقد الدولي.

شهدت ذكرى أبريل ٢٠٢١ تصاعد الحراك الجماهيري مرة أخرى في عدة جبهات، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية حيث ما زالت سياسات وأجهزة الحكومة الانتقالية تواصل إبعاد الدولة من البرنامج الإسعافي الذي توافقت عليه اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير وتم تطويره في توصيات المؤتمر الاقتصادي الذي شاركت فيه كافة قطاعات الحكومة.كما أنه ما زالت السياسات المالية والنقدية لا تعطي القطاعات الإنتاجية والخدمية أولوية الصرف، بل تم التقاعس عن توفير الخدمات الضرورية وتحقيق الحد الأدنى للعدالة الاجتماعية، والملاحظ أن الاهتمام والتركيز يتم لحماية مصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتتسارع الخطى نحو تصفية القطاع العام بإنشاء المحفظة التي تدعم وتحصر موارد الدولة في خدمة شركات الاستيراد التابعة للرأسمالية الطفيلية.

مِن المُلاحظ أنه من المتوقع أن يمهد المشهد السياسي بعد التوقيع على إعلان المبادئ بين الحركة الشعبية شمال "قيادة القائد الحلو" ورئيس مجلس السيادة الانتقالي "عبد الفتاح البرهان" إلى فصل الدين عن الدولة وإجراء تعديلات دستورية تؤدي إلى تغيير حقيقي في موازين القوى لصالح مسار الثورة والتغيير.

إن دعم فصائل الجبهة الثورية وأطراف العملية السلمية إعلان المبادئ من المؤكد سوف يفتح الباب واسعاً لتفاهمات مُشتركة بين كُل هذه القوى

لتحقيق السلام الشّامل والتحوّل الديمقراطي الحقيقي، خاصة وأن اتفاقية جوبا للسلام التي وقعت عليها قوى الكفاح المُسلح في أكتوبر ٢٠٢٠ تنص في المادة ١.٧ على "**الفصل التام بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة لضمان عدم استغلال الدّين ووقوف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان والمُعتقدات، على أن يُضمَّن ذلك في دستور البلاد وقوانينها**".

إن العودة إلى الاعتراف بعلمانية الدولة بعد الانقطاع الممتد خلال ثلاثين عاماً، والذي فرضه الإسلام السياسي هو الإنجاز الأكبر لهذا الإعلان وعودة الوعي التي كان لابد منها لصالح مسار التغيير الثوري والتحول الديمقراطي، مع عدم التقليل بالضرورة من أهمية باقي بنود الإعلان، والتي تمثّل في مجملها رؤية واقعية وعلمية تتميز بالحكمة للخروج من الأزمة المستمرة منذ الاستقلال. هذا التأكيد على ضرورة فصل الدين عن الدولة والتمهيد للعلمانية أو أساس الدولة المدنية الديمقراطية سيكون حتماً هو الأساس الحقيقي الذي سوف يتيح إعادة توطين المؤسسات الديمقراطية ويحقق شعارات الثورة في الحرية والسلام والعدالة رغم الجانب السلبي في البنود ذات العلاقة بحقوق المرأة والإصرار على التعاطي معها من منظور العادات والتقاليد والأعراف، وهي تمثل كوابح حقيقية لتقدم مسيرة المرأة في السودان، رغماً عن مشاركتها السياسية المشهودة تاريخياً، والتى قوبلت باحترام غير مسبوق أثناء مشاركتها في حراك ثورة ديسمبر ٢٠١٨.

فى هذا الواقع السياسي، توجد حالة من التنافر والاحتقان بين مختلف المكونات السياسية، فلم يعد هناك شركاء وحلفاء على منصة متجانسة سواء داخل الحكومة الانتقالية أو خارجها، وأصبح الانقسام والتشظي سيد الموقف بسبب التباعد في الرؤى والمواقف السياسية والاقتصادية. ومن المؤكد أن هذا الوضع يجعل التداول السلمي للسلطة في خطر متزايد. في هذا السياق، يشير أحد الباحثين أن "**حال الاحتقان التي تشهدها الساحة السياسية في البلاد حالياً، تحول دون توفير المناخ السياسي الملائم لتحقيق النهضة والتأسيس لسيادة نظام الدولة، بما يمنع الفساد وطغيان المصالح الضيقة، ومن ثم حماية السيادة الوطنية ووحدة البلاد**"، كما أشار إلى أن هذا الواقع السياسي يفرز وضعاً يحول دون بلورة الإرادة الوطنية من خلال تحقيق التوافق على غايات وطنية تعبر عن حلم الشعب السوداني، لافتاً إلى عدم وجود تكتل وطني متماسك داخلياً كآلية لتحقيق المصالح الوطنية يحمل رؤية ورسالة وقيماً ومرتكزات وغايات وأهدافاً.

لقد وضعت هذه المبادرة منصةوسياسات تسهم في تشكيل العقل الاستراتيجي المركزي للدولة عبر تطوير آلية لرعاية المسار الاستراتيجي الذي يفضي إلى تحقيق شعارات وأهداف الثورة.

فى ظل هذا التوتر السياسي، تقدمت مجموعة من القيادات المدنية مشهود لها بالتاريخ الوطني والانحياز الأصيل للقضايا الوطنية بمبادرة باسم "العودة إلى منصة انطلاق الثورة"، وهي مبادرة تهدف إلى إنقاذ المرحلة والتصدي للفشل الواضح في مسار الانتقال الديمقراطي، كما تشكل هذه المبادرة تحدياً كبيراً أمام الأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمنظمات المدنية ولجان المقاومة على كافة المستويات، بالإضافة إلى مخاطبتها جميع قوى الثورة والتغيير. ووضعت هذه المجموعة الجميع أمام خيار ضرورة تجاوز الواقع المتردي والعمل الجماعي بأهداف منصة انطلاق الثورة أو سقوط دولة الثورة.

أثبتت تجربة الحكومة الانتقالية الأولى والثانية الفشل المبين في معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة والمتطاولة، البطء المريب في محاكمة قادة النظام المباد على جرائمهم، التلكؤ في تحقيق

تحقيق ديمقراطية الأجهزة العدلية والقانونية، التغييب المتعمد للمجلس التشريعي، وسيطرة المكون العسكري على كامل مهام الحكومة، إضافةً إلى اتفاق السلام المعيب الذي تم في جوبا. ورغم كل تلك الإخفاقات، تشير شبكة حقوق الإنسان أنها لا تنكر تحقيق اختراقات هامة في جبهة العلاقات الدولية وخاصة المؤسسات المالية، وهذا مكسب كبير وأساسي لمستقبل تطوير اقتصادنا القوى المدنية وقوى الثورة والتغيير أمام تحدٍّ أساسي، وهو تحقيق هدف إرساء الأسس القانونية والتشريعية والسياسية والمؤسسية لبناء نظام ديمقراطي تعددي تتم فيه عملية انتقال السلطة بصورة سلمية وبإرادة الجماهير، حيث حددت في الميثاق المقترح أهدافاً واضحة جاء فيها:

" **في أعقاب ثورة ديسمبر المجيدة، المخضبة بدماء الشهداء، والتي أذهلت العالم بمدنيتها وسلميتها، آن لنا البدء في تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي القومي استجابة لتطلعات الشعب السوداني لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وفق مشروع نهضوي متكامل، وذلك وفق رؤية استراتيجية قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية طويلة ومتوسطة المدى والآنية**"

وجاء ختام الميثاق باعتبار هذه المرحلة فرصة تاريخية للعودة للوحدة ولنقطة التأسيس، ليعود للثورة الألق وللشعب الأمل والثقة في مكوناته السياسية والمجتمعية ليحقق تطلعه المشروع لغد مستحق للوطن يتناسب مع ما تم بذله من تضحيات وما أريق من دماء الشهداء في ثورة ديسمبر المجيدة.

فى مبادرة من منظمة أسر الشهداء لإحياء ذكرى جريمة فض اعتصام القيادة المأساوي والذي تم في ٢٩ رمضان عام ٢٠١٩، تمت دعوة قوى الثورة والتغيير إلى إقامة ذات الإفطار السنوى أمام ساحات القيادة العامة للقوات المسلحة في إشارة إلى تحمل مسؤولية تلك الأحداث المشؤومة في تاريخ السودان المعاصر، وجاءت التعبئة والحشود خاصة من لجان المقاومة على كافة مستويات العاصمة في ١١ مايو ٢٠٢١، وأعاد التاريخ نفس الأحداث باستشهاد اثنين من شباب المقاومة وجُرح العشرات من المدنيين نتيجة لاعتداء قوات من الجيش السوداني بإطلاق الرصاص الحي على هذا التجمع المدني السلمي. يؤكد هذا الحث تقاعس مؤسسات الحكومة عن حماية المدنيين ويمثل انتهاكاً واضحاً لحق التعبير والتجمع السلمي، خاصة أن إغلاق الطُرق والتعامل مع التجمعات المدنية ليست من مهام الجيش على الإطلاق، وهي من مهام قوات الشرطة في النظم الديمقراطية التي يسود فيها حكم سيادة القانون التي تكون ذات تدريب مهنى للتعامل مع التجمعات السلمية وبإشراف النيابة العامة، بما يمنع حدوث أي عنف غير مبرر في التعامل مع المدنيين السلميين.

لقد أدانت الشبكة السودانية لحقوق الإنسان بأقسى العبارات هذه الجريمة التي اُرتكبت في حق التجمع السلمي وطالبت مؤسسات الحكومة بإجراء تحقيق عاجل والكشف عن المسؤولين عن نشر قوات عسكرية مسلحة مع استخدام الذخيرة الحية في مواجهة المدنيين أثناء خروجهم السلمي من محيط القيادة بعد انتهاء الفعالية التي تجمعوا من أجلها، وضرورة تقديمهم إلى العدالة بأسرع ما يمكن حيث أن تأخير العدالة هو إنكار للعدالة خاصة فيما يتعلق بتأخر الكشف عن المسؤولين عن جريمة فضّ الاعتصام التي حدثت سابقاً. إن عدم تقديمهم للعدالة قد أغرى القوات النظامية بارتكاب مزيد من الجرائم والانتهاكات في حق المدنيين.

أدى هذا الحدث إلى مزيد من الاحتقان السياسي، ما زاد من وتيرة الدعوة إلى أهمية تغيير هذه السلطات الانتقالية بشقيها السيادي والوزاري، واستبدالها أخرى أكثر التزاماً بأهداف الثورة واتساقاً مع قائمة شعارات وأهداف التغيير المطلوب، وذلك بخلق الاصطفاف الجديد الذي يمكن أن يشكل مركزاً جديداً لقيادة الثورة ووضع خطط وبرامج شاملة لتغيير السلطة الانتقالية القائمة بكافة مكوناتها، ووضع البديل الثوري الذي يستطيع إدارة الدولة ومواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه مسارات الانتقال الديمقراطي

إن حماية المنجزات والمكتسبات التي انتزعها شعبنا عبر نضال عنيد وتضحيات جسام أصبحت في خطر تحت حكم السلطة الحالية، ومن الواضح أن شركاء الفترة الانتقالية تحت سيطرة اللجنة الأمنية للنظام البائد، يسيرون في تنفيذ برنامجهم لإجهاض ثورة الشعب. المكون العسكري والأحزاب والحركات المشاركة في السلطة الحالية تتحمل كافة المسؤولية عن التدهور المريع في حياة شعبنا وتردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار جائحة كورونا ومصادرة الحريات، عبر القوانين التي تصاغ لوقف تصاعد الحراك الجماهيري ورضوخ السيادة الوطنية للمحاور الاقليمية.

من هنا تأتي أهمية إقامة البديل الديمقراطي لتحقيق جميع أهداف الثورة ومطالبها المشروعة بوضع دستوري ديمقراطي جديد يؤسس لسلطة انتقالية مدنية كاملة بدون المكون العسكري وحلفائه من قوى الهبوط الناعم والعمل الجاد على تصفية واجتثاث نظام الإنقاذ الشمولي من جذوره وإعادة بناء الدولة السودانية وإعادة هيكلة الاقتصاد لمصلحة الفقراء والمساكين والمسحوقين وتنفيذ البرنامج الاقتصادي البديل الذي يقوم على أولويات واحتياجات الفترة الانتقالية كما جاء في توصيات المؤتمر الاقتصادي الأول.

ومن الواضح أن الحكومة الانتقالية قد اختارت الاستمرار على ذات السياسات الاقتصادية للنظام السابق وحماية النظام الزبائني والمحاسيب وفتح المجال لمزيد من تمكين الرأسمالية الطفيلية وتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة الجنيه مع رفع الدعم عن السلع الأساسية وزيادة الضرائب ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالاضافة إلى الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية عن طريق تسهيلات البنك الدولي في غياب السياسات الكلية التي تعتمد على توظيف الموارد المتاحة والكامنة في الداخل للاكتفاء الذاتي والإصلاح الاقتصادي والبرامج التنموية وإعادة تأهيل القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية والصرف على الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والبحث العلمي حسب أولويات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي الأول. فقد سارعت الحكومة الانتقالية قبل إجازة ميزانية ٢٠٢١ إلى رفع الدعم عن السلع الأساسية، ثم لجأت إلى تعويم الجنيه وتحرير وزيادة الضرائب، ما رفع الأسعار. وعمّقت المسارات والمناهج ونمط الموازنات من الأزمة الاقتصادية للنظام السابق، ما جعل سقوطه ممكناً في ظل ترسانة أمنية وعسكرية تفوق الاحتياجات الأمنية والعسكرية، حيث تم تهميش البرامج التنموية وإعادة تأهيل القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية مع تدنى مستويات الصرف على الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والبحث العلمي، ما أدى إلى إفراغ الثورة من محتواها الجماهيري في التغيير الشامل وجعل السياسات رهينة للرأسمالية الطفيلية، ما جعل الموارد خاصة الأراضي الزراعية مصدراً للنهب المنظم.

إن رهن إرادة الدولة للخارج في تبني والتمادي في إنفاذ سياسات الاقتصاد الحر (الليبرالية الجديدة) تم التكريس له بشكل منظم في تنفيذ حزمة من شروط صندوق النقد الدولي مع النشاط المكثف لمكاتب البنك الدولي القطرية والإقليمية والنشاط الواسع لبنك التنمية الأفريقي الذي أعطى القطاع الخاص أولوية الدعم والتمويل على حساب المؤسسات الحكومية، في سبيل تهيئة البيئة لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي. فتسارعت الإجراءات نحو تصفية ما تبقى من مؤسسات القطاع العام بإنشاء المحفظة التي تدعم وتحصر موارد الدولة في خدمة شركات الاستيراد التابعة للرأسمالية الطفيلية والشركات الأمنية وما تبع ذلك من نتائج ارتفاع مستوى المعيشة وندرة المواد الضرورية بما في ذلك الأدوية المنقذة للحياة، وزادت المعاناة للغالبية العظمى من المواطنين مع تدني الخدمات العامة وتلوث البيئة بالنفايات. وقد تبع ذلك القمع المفرط للمواكب الجماهيرية والوقفات الاحتجاجية واعتقال الناشطين مع التعذيب

تشير التقارير الحكومية إلى أن نسبة الفقر لا تتجاوز حدود **65** %، إلا أن بعض الدراسات تربط بين زيادة معدلات الفقر في السودان إلى نسبة لا تقل عن **75%**، وذلك استنتاجاً من برنامج ثمرات الحكومة لدعم الفقراء والذي يستهدف **80%** من حجم السكان. ولقد زادت هذه المعدلات نتيجة لانعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني خاصة وأن الإغلاق الذي تم في بداية الجائحة قد عطل الكثير من النشاطات الاقتصادية؛ ما أثر في القطاعات الإنتاجية وانعكس بصورة أكبر على ذوي الدخل المحدود الذين يعتمدون في معاشهم على مصادر الدخل اليومى، خاصة فى القطاع غير المنظم

البيئة السياسية والقانونية في البلاد

من الملاحظ أن التباين في الرؤى السياسية وسط قوى الثورة والتغيير أفرز موجة من الهجوم غير الموضوعي على الأحزاب السياسية في السودان، وقد ازداد وترافق مع المشاركة الواسعة للشباب في حراك ثورة ديسمبر ٢٠١٨. والمتابع بدقة لهذا الهجوم يلحظ أنه ظاهرة تزامنت مع الانتفاضة الشعبية في البلاد العربية (المعروفة إعلامياً بالربيع العربي). إن هذا الهجوم على المفاهيم الحزبية والأحزاب السياسية ربما ساهم في إضعاف المنظومات المدنية وأدى إلى فشل عملية التغيير الشامل في كثير من ثورات الربيع العربي. إن معاداة المؤسسات الحزبية دائماً ما تكون نتيجته عدم إنجاز التغيير الحقيقي، ما يؤدى إلى إتاحة الفرص للقوى الاجتماعية التي تسيطر على السلطة والثروة في ظل النظم الشمولية والحكومات الدكتاتورية، ما يمكّنها من استعادة مواقعها في وضع السياسات واتخاذ القرارات وحماية امتيازاتها مرة أخرى، وقد يتم بوجوه جديدة ومن داخل تيار الثورة والتغيير المسيطر، لذلك يجب الانتباه إلى الآتي:

١) الديمقراطية تتطلب وجود حركات سياسية تقود الصراع السياسي وتؤسس للحياة المدنية.

٢) إن الهجوم على الأحزاب دائماً ما يرتبط بثقافة الحكم الشمولي والنظم الديكتاتورية مستنداً إلى نشر ثقافة الأحادية والإقصاء، ورفض التعددية والتنوع.

٣) إن كل الأحزاب السودانية تأثرت بغياب الديمقراطية منذ تاريخ الاستقلال الوطني، وهي الآن تمر بمرحلة انتقالية وهي ذات المرحلة التي يجب أن تؤسس للتداول السلمي للسلطة وبناء الدولة المدنية الديمقراطية.

٤) لذلك، فعلى الأحزاب السياسية التقليدية والمعارضة في السودان كما في سائر الدول العربية أن تقوم بمراجعة شاملة فكرية وسياسية لأساليب عملها الجماهيري بما يتوافق مع احتياجات المرحلة الانتقالية الراهنة وتحدياتها وعملية إعداد البدائل السياسية للسلطات القائمة.

٥) غياب الوعي والمعرفة السياسية لدى أجيال جديدة لم تتعرف إلى طبيعة النظم الديمقراطية وماهية مفاهيم الصراع السياسي – الاجتماعي، ومعنى التداول السلمي للسلطة، وذلك نتيجة لغياب الديمقراطية لفترات طويلة من الزمن كانت آخرها ثلاثة عقود من هيمنة دولة الإسلام السياسي ذات الأحادية الإقصائية، ما أدى إلى عدم تطور العملية السياسية في الفكر والممارسة.

يعيدنا هذا الوضع السياسي مجدداً إلى العبارة المفتاحية لحل كل معضلات الفترة الانتقالية، وهي "تقوية الاصطفاف المدني الديمقراطي"، وهو اصطفاف ضد أصحاب المشاريع الانقلابية من العسكريين وأصحاب الأجندة الشمولية من المدنيين. هذا هو الاصطفاف لتصحيح مسار الثورة بصورة جذرية، ويجب أن يكون مشروعاً استراتيجياً متجاوزاً "للحرية والتغيير" بشكلهما الحالي متجاوزا للحكومة، قوامه شباب وشابات، نساء ورجال من قوى الثورة الحية والنشطة يضغطون بكل الوسائل السلمية في اتجاه تصحيح المسار، وإجبار المدنيين والعسكريين على دفع استحقاقاته.

جاء تكوين (مجلس شركاء الفترة الانتقالية) خارج إطار الوثيقة الدستورية لتوطيد نفوذ بعض من القوى السياسية، وتمت عدة تعديلات لمواءمة استيعاب اتفاقية سلام جوبا وجعل مواد الاتفاقية مرجعية تعلو على مواد الوثيقة الدستورية، ما أفقد الوثيقة الدستورية قوة أحكامها. وكانت إضافة المادة (٨٠) في الوثيقة التي جعلت أجهزة الدولة وهياكلها والحكومة الانتقالية تحت سيطرة المكون العسكري في مجلس السيادة وقوات الدعم السريع وحليفهما الجديد من الحركات المسلحة، كما تم اعتبار بداية الفترة الانتقالية من توقيع اتفاقية سلام جوبا في ٣/١٠/٢٠٢٠، وهذا بدوره مدد تلقائياً الفترة الانتقالية وتأريخ بداية رئاسة (القائد العام للقوات المسلحة) مجلس السيادة للفترة الانتقالية والمحددة بواحد وعشرين شهراً من بداية الفترة الانتقالية. يجعل هذا الوضع صلاحيات المكون العسكري أقوى مع خطة الاحتفاظ بالمجلس كما تم إعلانه، والاستمرار في توجه السيطرة على مفاصل الدولة بالإضافة إلى صلاحيات الأمن ورسم السياسات الداخلية والخارجية والاحتفاظ بالشركات العديدة التابعة للقوات المسلحة وأجهزة الأمن.

أدى هذا الوضع إلى غياب برامج الإصلاح القانوني، خاصة قيام مفوضية الإصلاح القانوني التي كان من المفترض أن تقوم بإجراء الإصلاح المؤسسي والقانوني الذي يسهم في دعم الانتقال الديمقراطي ؛ ونشطت في هذا المجالمنظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات الطوعية وكونفدرالية المجتمع المدني، حيث قدمت مشروعاً متكاملاً لتعديل قانون العمل الطوعي والإنساني، إلا أن الأجهزة الحكومية عملت على إصدار قانون أربك الوضع القانونى أكثر من كونه يعمل لمزيد من توسيع قاعدة العمل الطوعي والمدني، ما أدى إلى رفع عدد من المذكرات ركزت على الجوانب ذات الأثر السلبي في العمل الطوعي.

وكان أهم ما فيها :

١) إن لوائح عمل العمل الطوعي التي صدرت في تاريخ ٣١ يناير ٢٠٢١ تعتبر أكثر دكتاتورية وتعسفاً وانتهاكاً لحقوق المنظمات في العمل وحرية التنظيم والتجمع وحرية التعبير التي يكفلها الدستور، وأكثر تحكماً من تلك التي كان النظام الدكتاتوري البائد ينتجها.

٢) إن اللوائح الجديدة قد عملت على تقييد عمل المجتمع المدني بصورة لا تتسق مع توجهات الدولة السودانية في مرحلة ما بعد ثورة ديسمبر المجيدة، والتي تعزز من الانتقال الديمقراطي وتسهم في بناء مكونات الدولة المدنية الديمقراطية.

٣) إن تجنب اتخاذ أي قرارات أو إصلاحات للمنظومة القانونية الحاكمة لعمل المجتمع المدني إنما هو إهدار متعمد لمجهودات منظمات المجتمع المدني التي قدمت أفضل ما يمكن حتى تسترشد بها اللجنة الفنية لإعداد القانون المقترح، بل جاءت هذه اللوائح لتكون هي الأسوأ في تاريخ العمل الطوعي في السودان.

هذا وقد تم إعلان لجنة جديدة لمراجعة هذه اللوائح إلا أن الملاحظ تخطي من يمثل منظمات

المجتمع المدني كانت تتطلع إلى المشاركة في صياغة القوانين في سبيل تهيئة البيئة القانونية من أجل إسهام أفضل في توفيق أوضاع العمل المدني ليكون أكثر فعالية في ظل الانتقال الديمقراطي، تأسيساً على الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ م، حيث تنص المادة (٥٧) بوضوح على أن " **لكل فرد الحق في حرية التنظيم مع آخرين ، بما في ذلك الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والنقابات والاتحادات المهنية أو الانضمام إليها حماية لمصالحه ووفقا لما يتطلبه المجتمع الديمقراطي.**"

فى إطار تنفيذ برنامج حكومة الفترة الانتقالية، ووفقاً لأحكام الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ في الفصل الرابع عشر المتعلق بوثيقة الحقوق والحريات الذي ينص على ضمان تعزيز حقوق الإنسان في السودان في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومكافحة جميع أشكال التمييز، ومع الأخذ في الاعتبار وضع التدابير القانونية والآليات اللازمة لضمان التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الوثيقة، واتساقا مع مبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فقد تم اتخاذ قرار بإنشاء الآلية الوطنية لحقوق الإنسان. وجاءت بعض أهم مهام الآلية في المشاركة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، وعقد المشاورات العامة، وضمان تمثيل النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمشردين داخلياً، واللاجئين والمجتمع المدني في إعداد تقارير السودان الدورية حول حقوق الإنسان. وفي خطوة غير مسبوقة، أعلن الترحيب بأي اقتراحات من المواطنين عامة، ومنظمات المجتمع المدني خاصة، لتعديل القوانين ودعم جهود وزارة العدل في تحسين مشروع القانون لتلبية المعايير الأساسية وتعزيز كفاءة وفاعلية المفوضية المزمع إنشاؤها، وضمان تحقيق حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تم تنظيم الورشة التشاورية الأولى، وكانت معنية بعرض ومناقشة مشروع القانون وتلقي الملاحظات والمقترحات من المشاركين الذين تم اختيارهم على أساس ضمان التنوع والتمثيل لجميع الفئات المعنية بملف حقوق الإنسان في السودان.

لم يتم إحراز أي تقدم فى ما يتعلق بالبيئة القانونية التي تؤثر على حرية التعبير، حيث لا يزال قانون الصحافة كما هو دون تغيير مع استخدام القوانين الأخرى ذات الصلة المباشرة بحرية التعبير وقانون المطبوعات لعام ٢٠٠٨ الذي ظل سارياً حتى الآن، ما يعكس ضعف الإرادة السياسية لتوسيع قاعدة الحريات خاصة حرية التعبير، طالما أن قانون الأمن

وقانون الجرائم الإلكترونية تعمل لعرقلة الوصول إلى ممارسة هذا الحق، بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسياسات وقرارات الحكومة. وقد كشف تحالف منظمات المجتمع المدني لرصد الموازنة عن امتناع وزارة المالية بتزويدهم بالبيانات والمعلومات الرسمية ذات الصلة بموازنة ٢٠٢١، كما حدث ارتباك بشأن إغلاق المدارس بسبب عدم مصداقية المصادر COVID ١٩ بسبب وعدم تعامل وزارة الصحة بشفافية.

جاء أخطر مؤشر في البيئة القانونية في مسودة مشروع القانون المقترح لجهاز الأمن الداخلي السودانى، ما أثار موجة عالية من السخط الجماهيري ورفضاً واسعاً وسط منظمات ونشطاء حقوق الإنسان، حيث احتوى مشروع القانون على مواد قمعية تعيد إنتاج قانون أمن النظام الساقط، حيث أعطت بعض المواد ضباط وأفراد الجهاز حق استدعاء الأشخاص والقبض عليهم واستجوابهم وأخذ أقوالهم، واعتبرت نقابة المحامين السودانيين أن مشروع قانون الأمن الداخلي "ردة تشريعية" من عدة نواحٍ، إذ يمنح أفراد الجهاز سلطة قضائية في القبض والحجز في الحراسات الخاصة، وسلطة التحري الواردة بقانون الإجراءات الجنائية وسلطة التفتيش والمحاكم الخاصة، كما أعطى منسوبو الجهاز حصانات تتيح إنتاج ممارسات النظام السابق.

لقد حذرت النقابة من إقرار مشروع القانون بصورته الحالية، وقالت إنه أمر يجب تصحيحه لأنه يشكل تهديداً للحريات العامة، وللحقوق الواردة في المعايير الدولية وفي وثيقة الحقوق المضمنة في الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩. كما تصدت لهذا المشروع كل فعاليات المجتمع المدني وقوى الثورة والتغيير باستخدام المذكرات والنقد في الإعلام الإلكترونى، وقد أجبرت هذه الحملة الكبيرة وزارة العدل التراجع عن هذه المسودة وبررت ذلك بأن الانتقادات الموجهة لمشروع القانون بنيت على معلومات غير دقيقة، وأكدت حكومة الفترة الانتقالية أنها لن تجيز أي قانون يتعارض مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أو مبادئ الديمقراطية.

كما يلاحظ البطء المتعمد في إعلان القانون الجديد للعمل النقابي، حيث كانت المسودة الأولى التي تسربت من خلال الأجهزة الإعلامية تحمل منهج القانون السابق الذي يقوم على فكرة بنيان نقابات المنشأة الواحدة في مخالفة واضحة للنسخة المقترحة من قبل تجمع المهنيين وبعض من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي توافقت على مشروع قانون يستند إلى الإرث النقابى التاريخي في السودان، ويمكن كل فئات العاملين من تكوين نقاباتهم بحرية ووفقاً لأسس ديمقراطية العمل النقابي. وتحت الضغوط المتواصلة من لجان تسيير النقابات الفئوية تم سحب النسخة المقترحة تحت دعاوى إجراء مزيد من المشاورات مع كافة أصحاب المصلحة الحقيقية وترسخ ديمقراطية العمل النقابى.

وما زال الخلاف حول مستقبل الحركة النقابية يعكس توجهات بعض القوى الاجتماعية داخل السلطات الانتقالية، حيث تسعى هذه القوى إلى أن يستمر الوضع في النقابات على ما هو عليه مع محاولات حزبية وفردية للتدخل في انتهاكات واضحة لمبدأ استقلال الحركة النقابية، حيث تم تعيين بعض اللجان والقيادات النقابية باسم "لجان التسيير" والتجديد لها كل ثلاثة أشهر أو حلها في أول سابقة من نوعها منذ العام ١٩٤٨ مع استمرار سياسات الفصل التعسفي من العمل والنقل التعسفي وأساليب القهر والترهيب الأخرى لقيادات نقابية جاءت باختيار القواعد أثناء الحراك الجماهيري لإسقاط النظام، وتكونت كبديل لنقابات النظام السابق. كل ذلك أضعف تنظيمات العمال النقابية، لكنه فتح المجال لعدد من المبادرات لإقامة لجان مقاومة في المؤسسات المختلفة مع الاندماج كلياً في لجان المقاومة على مستوى الأحياء بهدف الحفاظ على زخم الثورة والتغيير ومقاومة السياسات التي تضعف مسارات الانتقال الديمقراطي يتمحور الصراع الحالي في العمل النقابى بين اتجاهين، أحدهما يهدف إلى مواصلة طريق مصادرة الحقوق النقابية كجزء من مصادرة الحريات الديمقراطية، والآخر يستند إلى مشروع ديمقراطي يؤدي إلى إعادة الحقوق والحريات النقابية التي عمل نظام الإسلام السياسي المعادي للديمقراطية على تفتيت واستلاب الحركة النقابية وتصفية تقاليدها التاريخية عن طريق بناء نقابات الفئة للسيطرة على مواقع صنع القرار فيها مع فرض الوصاية السياسية على أصحاب المصلحة الحقيقيين من جماهير العاملين.

إن إجراءات الالتفاف على شرعية الجمعيات العمومية وحق القواعد في تكوين النقابات، والذي يتنافي تماماً مع إرث الحركة النقابية، أدى إلى خلق حالة من العداء مع السلطات والأجهزة الرسمية نتيجة الانتهاكات المتزايدة وتعديها السافر على استقلال حريات التنظيم والتعبير، والذي يعبر عن عدة حالات في استمرار حل اللجان التمهدية للنقابة القائمة، أو استبدالها بلجان تفرض بقرارات حكومية. أدى هذا الوضع إلى مخاطبة الحكومة الانتقالية من يطالب فيها (WFTU) قبل (الاتحاد العالمي للنقابات بضرورة التراجع عن الحل المستمر للنقابات مع وقف الاعتقالات التعسفية للقيادات النقابية.)

شهد هذا العام حراكاً نسائياً منظماً أعاد إلى الساحة زخم المشاركة الواسعة للمرأة السودانية ضد المشروع الحضاري ودولته الدينية التي استهدفت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي اكتسبتها المرأة تاريخياً منذ الاستقلال خاصة حرية الحركة، وهذا ما يفسر المشاركة الواسعة للشباب عامة ولأجيال جديدة في الحركة النسائية على وجه الخصوص؛ ورغم ذلك، لا تزال النساء في مختلف الولايات يواجهن مستويات قصوى من الكراهية والعنف في نفس الشوارع التي شاركن فيها بثبات وبسالة منذ بدايات الحراك الجماهيري في ديسمبر عام ٢٠١٨. ونتيجة لهيمنة المكون العسكري على السياسات التشريعية في هذه الفترة مع الضعف الواضح في المكون المدني، برزت في الساحة مظاهر وتفشي الظلم والعنف الجنسي وانعدام المحاسبة في جرائم ارتكبت ضد النساء والفتيات خاصة القتل المباشر، إضافةً إلى إهمال الحكومة لأي تشريعات تعزز من حقوق المرأة، ولقد تم ربط وتفسير هذه الأحداث نتيجة القوانين التمييزية الجائرة التي لا تزال سارية في البلاد على الرغم من سقوط نظام الإسلام السياسي

ومشروع الدولة الدينية. ونتيجة لهذه الانتهاكات السافرة، تكون ما يسمى تحالف "الموكب_النسوي" من مبادرة نظمتها مجموعات نسائية مختلفة ومنظمات عاملة بمجال حقوق المرأة في مايو ٢٠١٩. وقد قاد هذا التحالف عدة مبادرات تسعى إلى إصلاح المنظومة العدلية السودانية وسيادة حكم القانون عموماً وأهمها كانت مجموعة من المطالب الضرورية لإصلاح أوضاع المرأة السودانية بالتركيز على ضرورة إلغاء القوانين والسياسات التمييزية ضد المرأة، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية، وإلغاء "ولاية الرجل" مع منح النساء حق الطلاق والمساواة في الميراث. كان لهذه الضغوط، خاصة الحملات الإعلامية عبر الإعلام الإلكتروني مع عدد من المواكب النسائية، أن استجاب مجلس الوزراء وقرر التوقيع والمصادقة التحفظ على بعض المواد، خاصة المادة (٢) من الاتفاقية التي تلزم الدولة بإدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدستور الوطني وكافة التشريعات والقوانين. ألغى هذا التحفظ جوهر وروح الاتفاقية وأدى إلى إفراغ الالتزام السياسي لأجهزة الدولة من مضمونه الحقوقي، ما أدى إلى حملة واسعة من الرفض وإصدار عدد من البيانات من المنظمات النسائية ونشطاء حقوق الإنسان، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه الاتفاقيات يجب أن تكون هي المصدر الرئيسى للتشريعات والقوانين الخاصة بمنظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في هذه المرحلة المفصلية من مسارات التحول الديمقراطي وتنفيذ برنامج الفترة الانتقالية.

دعم المؤسسات الدولية والإقليمية البيئة التمكينية للمجتمع المدني

ظلت حكومة الفترة الانتقالية تولي اهتماماً كبيراً للتعاون مع المجتمع الدولي، وتعمل على توفير الدعم السياسي والاقتصادي الذي يساعد على خروج البلاد من العزلة والانفتاح على العالم. وفقاً لذلك، كانت سلسلة المؤتمرات الدولية، التي بدأت بـ(مؤتمر برلين) برعاية ألمانيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والذي هدف إلى تقديم مساعدات للسودان، ثم تلا ذلك (مؤتمر أصدقاء السودان) برعاية المملكة العربية السعودية، والذي هدف إلى دعم الجهود الرامية إلى شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ومساعدة جهود التنمية وتحقيق السلام في البلاد.

إلا أن غياب الحوار بين الأجهزة الرسمية للدولة وأصحاب المصلحة الحقيقية من قوى الثورة والتغيير في ما يخص وضع السياسات وتحديد أولويات

المرحلة الاقتصادية والتنموية إلى مزيد من التوتر المجتمعى والإعلامي، ما أربك الوضع العام ونشاط المنظمات المدنية وأثر سلباً على البيئة المؤاتية لتوسيع الفضاء المدني؛ ولذلك تصدت القوى المدنية لبرنامج الحكومة الانتقالية الذي رضخ إلى موجات المؤسسات الدولية وإلى مزيد من إلقاء العبء على الفئات الاجتماعية الضعيفة في المجتمع، ما يؤثر سلباً في قدرتها على التنظيم والدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فقد كتب أحد الاقتصاديين تحليلاً علمياً رصيناً لسياسات الحكومة ورصد عدداً من الأسباب كما يأتي:

١–غياب الرؤية الاقتصادية والإرادة السياسية لتحقيق أهداف برنامج قوى الثورة الاقتصادي والمنحاز لحقوق الإنسان.

٢–توجيه الاقتصاد كلياً نحو الخارج وتنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي خاصة رفع الدعم كلياً عن السلع الأساسية وتحرير سعر صرف الجنيه، ما أدى إلى زيادة معاناة الجماهير في الحصول على أبسط أساسيات الحياة.

٣–تحرير أسعار الوقود والخبز: ما زال المواطن يعاني من ظواهر الندرة والصفوف والتهريب والتخزين.

٤–ارتفاع معدلات البطالة خاصة وسط الشباب، مع مشاكل أساسية في بنيات الإنتاج وخاصة في قطاع الصادرات، بالإضافة إلى الفساد الإداري والمحاصصات

جاء مؤتمر باريس (لدعم الاقتصاد السوداني) والذي تم تنظيمه من قبل الحكومة الفرنسية بمشاركة فاعلة من غرفة التجارة الأوروبية، حيث هدف المؤتمر إلى تهيئة بيئة جديدة جاذبة للاستثمارات العالمية ولمساعدة عبور السودان إلى المجتمع الدولي. كما عقدت الحكومة الانتقالية آمالاً كبيرة على المؤتمر ورأت فيه البدايات الجادة لعودة السودان للتفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي. إلا أن تركيز هذا المؤتمر كان على جانب بيئة وفرص الاستثمار فقط، حيث توجهت الجهود نحو دعوة مستثمرين وشركات أوروبية لابتدار مشروعات كبرى والمشاركة فيها؛ بينما هدفت المؤتمرات السابقة إلى العمل على تلقي (الدعم) و(المساعدات) من (المانحين) و(أصدقاء السودان) و(شركاء التنمية)؛ ورغم أنها لم تتحقق النتائج التي كانت متوقعة، إلا أن مشاركة أهل المصلحة الحقيقين كانت الأفضل.

على المستوى الوطني، جاء مؤتمر باريس في ظروف أزمة اقتصادية وسياسية محكمة الحلقات وانفلات أمني وانتهاكات سافرة لحقوق الإنسان. بلغت الأحوال المعيشية حد القسوة، وقد ضاعفت منها الخطوات التي تم الالتزام بها مؤخراً استيفاءً لشروط التأهل لانضمام السودان إلى مجموعة (الدول الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك (High-ly Indebted Poor Countries HIPC، والتي يتوقع أن تزداد الضغوط والتأثيرات السالبة على معيشة المواطنين وأن تتواصل وتتصاعد أكثر حدة الصراعات الاجتماعية، ما يعرّض المنظمات الحقوقية وخاصة الحركة النقابية إلى مزيد من المواجهة مع أجهزة ومؤسسات الحكومة الانتقالية؛ هذا إلى جانب الآثار الأخرى ذات الأثر السلبي على مناخ الاستثمار، مثل الانفلات الأمني وتدهور البيئة وصحة المجتمع، كما أن تصنيف السودان على أنه "دولة فقيرة مثقلة بالديون" هو نفسه يشكل أحد العوامل ذات التأثير السلبي على التصنيف الائتماني للسودان، وعلى درجة جاذبيته للاستثمار الأجنبي.

من المفارقات أن الحكومة الانتقالية لم تتبع نهجاً مستقلاً من شروط المجتمع الدولي في السعي للحصول على دعم المؤسسات المالية الدولية لجهود إعادة البناء، وذلك عند تحديد المشروعات التي تم عرضها على مؤتمر المستثمرين، بحيث تعطى الأولوية لمشروعات أولويات البرنامج الاقتصادي الذي تم التوافق عليه في مشروع السياسات البديلة التي تمت إجازتها في المؤتمر

الاقتصادي عام ٢٠٢٠، وبمشاركة واسعة من القوى المدنية وأصحاب المصلحة، ما كان سوف يمهد لشراكة حقيقية تقوم على منهج المشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرارات بأولويات المرحلة، ما يعزز من دور المجتمع المدني والقوى الاجتماعية ذات المصلحة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

مثال على ذلك، فقد تم مؤخراً إجازة تشريعات ذات صلة مباشرة بالمسار الاقتصادي للبلاد مثل إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٢١، وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنة ٢٠٢١، وقوانين أخرى، تمت إجازتها ولم تطرح مشروعات تلك القوانين على مختلف الجهات المعنية عامة وعلى أهل القانون والمهتمين بالاقتصاد خاصة، ولم تتم دعوة أهل الشأن لإبداء الرأي حولها، خاصة وأنها تشريعات لصيقة الصلة بالمسار الاقتصادي المستقبلي للبلاد وبالسيادة والأمن القومي، ما أدى إلى موجة من الاحتجاجات على مستوى الإعلام الإلكترونى.

يتعرض قانون الاستثمار لسنة ٢٠٢١ الجديد في بعض بنوده إلى أكثر الموضوعات حساسية وأهمية على الإطلاق، ألا وهو موضوع حقوق ملكية وحيازة واستغلال الأراضي والموارد، وكيفية إدارتها والتصرف في العائد من استثمارها بين مستويات الحكم القومي والولائي. هذا الاتجاه الذي يقنن من تمكين الشركات وقوى السوق من قطاع الاستثمار الأجنبي في استثمارات الزراعة والذهب والموارد الأخرى سوف يؤدى إلى مزيد من التوتر والاشتباك مع أصحاب الأراضى وهم صغار المزارعين، ما يجعل منظماتهم القاعدية والرأسية "التحالف الديمقراطي للمزارعين" في حالة تصادم ومواجهة مع السلطة الانتقالية، علماً بأن قيادات المزارعين كان لها رأي واضح في السياسات التمكينية للقطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبى على حساب تهيئة البيئة المؤاتية لدعم الزراعة وتحفيز المزارعين. وقد تم تقديم النقد المباشر لسياسات واستراتيجيات الدولة خاصة رفع الدعم عن مدخلات الإنتاج الزراعي وكانت المطالب أكثر وضوحاً من جميع اتحادات المزارعين ومن مختلف مناطق القطاع الزراعى.

نشير هنا إلى أن مواضيع ملكية الأرض والحواكير وحقوق الملكية المرتبطة بها هي أكبر من أن تكون مجرد قضايا يتم تناولها وإصدار التشريعات المتعجلة حولها على هامش (مؤتمر باريس)؛ بل هي من القضايا القومية ذات الارتباط بالأمن القومي والسلام الاجتماعي وتأمين الانتقال الديمقراطي بمشاركة كل فعاليات المجتمع، وليس هناك ما يبرر التعتيم وعدم الشفافية وغياب استخدام مناهج المشاركة في إصدار وإجازة تلك المنظومة من التشريعات ذات الصلة بالاستثمار تحفيزاً وتمكيناً لقوى السوق، خاصة وأن معالجة مثل تلك القضايا المتعلقة بالاستراتيجية التنموية تتطلب تمكين أصحاب المصلحة من جميع فئات المجتمع المدني، كما يعكس الوضع العام، من سيادة حكم القانون ،واستقلال الأجهزة العدلية وضمان حرية التعبير

والمساءلة وحرية الصحافة، بالإضافة إلى التنمية المستدامة القائمة على منهج المشاركة وتكامل الأدوار، وهذا يتطلب بأن تكون تهيئة المناخ الملائم للاستثمار جزءاً من الالتزام بتلك المبادئ الكلية وبمواثيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. فى هذا الإطار عكس "مؤتمر باريس" وبقية المؤتمرات الأخرى الجهد المبذول من الرأسمالية العالمية وقوى السوق الداخلية للسيطرة على

الموارد، ما اعتبره بعض الأكاديميين بأنه يمثل خطراً على السيادة الوطنية، إذ يعتبر هذا المؤتمر جزءاً لا يتجزأ من صفقة يجري استكمالها لإجبار السودان على التطبيع مع إسرائيل ضمن اتفاقيات إبراهام التي تمثل مجموعة من اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية وتنفيذ شروط الصندوق والبنك الدوليين والارتهان إلى رأس المال العالمي والمشروع الأمريكي لترتيب المنطقة.

وهنا لابد من الإشارة إلى عدم التشاور مع الفعاليات المختلفة للمجتمع، خاصة القوى المدنية الناشطة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث لم يكن لها الدور المجتمعي في ظل وضع ديمقراطي من المهم أن يمثل البيئة المؤاتية لتمكينها وتوسيع قاعدة المشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرارات. ولم تكن منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية المعارضة لأجندة ومخرجات "مؤتمر باريس" في حالة صمت، بالإضافة إلى الحملة الوطنية الاسفيرية وكتابات بعض الخبراء والأكاديميين، قامت مجموعة من المنظمات الوطنية ونشطاء حقوق الإنسان خارج السودان وعددها (١٤) بتقديم مذكرة احتجاج للحكومة الفرنسية والدول الراعية للمؤتمر في حراك مدني كبير.

من الجانب الآخر، يرى بعض خبراء الاقتصاد أن مؤتمر باريس الذي تم بخصوص مساعدة السودان اقتصاديًا سيكون له دور كبير لمعالجة أزمات البلاد الاقتصادية، حيث أوضح أحد خبراء منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية أن السودان يعاني من أوضاع اقتصادية بائسة للغاية، وتحديدا بعد دفع أموال التعويضات للولايات المتحدة، الأمر الذي جعل خزينة الدولة فارغة، وأن تلك الأوضاع كان من شأنها أن تسقط حكومة الفترة الانتقالية لاسيما في ظل وجود غليان شعبي متفاقم، ومضى في القول أن السودان تمكن في مؤتمر باريس من الحصول على مساعدات من عدة دول، ما يجعل الفترة الانتقالية تمضي بأمان إلى حين قيام الانتخابات، وهذا يشير إلى وجود فرص كبيرة لتحسن الوضع الاقتصادي.

كذلك أوضح نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن السودان حقق الهدف من مؤتمر باريس، وهو الدخول ضمن الأسرة الدولية بعد العزلة التي عاشها طوال عقود، ما يمكنه من مناقشة جميع المشاكل التي يعاني منها وطرحها للحل، خاصة عمليات إعادة الإعمار وتنفيذ مشاريع استثمارية تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية.

في إطار ما هو المطلوب؟ يبدو واضحاً أن ضمان استقرار مشاريع التنمية والاستثمارات الخارجية يفرض ضرورة ضمان عدالة توزيع الدخل الناجم من استغلال موارد السودان، ولا بد من مشاريع موازية تتدخل فيها الدولة لكي تقوم بدورها الأصيل، وذلك لضمان الحياة الكريمة للقطاعات الفقيرة من المجتمع حتى تستطيع أن تتجاوز هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي غير اللائق بالحقوق الإنسانية. فالشراكة الاستراتيجية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بالمعايير الجيدة حسب أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ هي المرتكز الأساسي الذي يمكن أن يوازي هذا التدهور الاقتصادي ويساهم في وقف نهب موارد البلاد لصالح الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات.

دور منظمات المجتمع المدني في توسيع واستقرار الفضاء المدني

ما هي منظمات المجتمع المدني؟

رغم أن لمنظمات المجتمع المدني في السودان تاريخاً قديماً في العمل الطوعي وفقاً للمفهوم القديم (النشاط الأهلي)، إلا أن انتشار مفاهيم منظومات حقوق الإنسان، خاصة الحق في التنمية ساهم إلى حد كبير في توسيع قاعدة المنظمات وتزايد أعدادها وتطور المفاهيم في عملها، وصار المجتمع المدني أحد المصطلحات المتداولة في النقاشات المدنية والسياسية العامة في السودان، إلا أن أحد الخبراء يشير إلى أن مفهوم المجتمع المدني لا يزال يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك بسبب اختلاف النظرية الأيديولوجية أو النظام السياسي الذي تتبعه الدولة وإلى أي مدى يتيح ذلك النظام السياسي دوراً للشعب والمجتمع في

في الإسهام المباشر في التخطيط ورسم سياسات المستقبل في البلاد.

نتيجة لهيمنة النظم الشمولية والدكتاتوريات العسكرية في التاريخ السياسي للسودان، مع انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي والتنموي، كانت الزيادة المضطردة للعديد من منظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات الخيرية والإنسانية وأندية بمسميات مختلفة واتحادات مهنية ومجموعات قبلية وأخرى تقليدية بجانب منظمات حديثة يطلق عليها بصفة عامة المنظمات غير الحكومية. وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة تحت قانون تنظيم الأعمال الطوعية والإنسانية في السودان أكثر من ٣٠٠٠ منظمة.

وحسب تقرير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في السودان، فإن نظرة الجمهور لمنظمات المجتمع المدني ترتبط بصفة عامة بنوع المنظمة والخدمات أو البرامج التي تقدمها، فالمنظمات الخيرية التي تدير وتقدم الخدمات الاجتماعية دائماً ما ينظر إليها نظرة إيجابية، بينما ينظر إلى منظمات المجتمع المدني الحديثة نظرة أقل إيجابية وكثيراً ما يتم التساؤل عن طبيعتها وأهدافها، خاصة إذا ما كانت تعمل في مجالات حقوق الإنسان أو الدعوة والمناصرة أو التدريب وبناء القدرات ورفع الوعي. في هذا الإطار، يشير أحد نشطاء المجتمع المدني إلى أن التقرير الصادر عام ٢٠١٨ والخاص بمؤشرات استدامة منظمات المجتمع المدني والذي يغطي البيئة القانونية والقدرات التنظيمية والمناصرة وتقديم الخدمات والبنى التحتية القطاعية، يمكن أن يسهم في التعاون مع مؤسسات الفترة الانتقالية ذات الصلة ومع الشركاء العالميين لاتخاذ خطوات ذات معنى وفائدة لتحسين مؤشر استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني وتحسين الفضاء المدني والحريات في البلاد.
كما يمكن الإشارة إلى مفهوم الفضاء المدني بأنه "**مجموعة الشروط التي تسمح للمجتمع المدني والأفراد أن يتنظموا ويشاركوا ويتواصلوا بحرية دون تمييز، في سعيهم إلى التأثير في الهياكل السياسية والاقتصادية المحيطة بهم**".

مع تراكم النضال الجماهيري ضد نظام الإسلام السياسي ومشروع الدولة المدنية الذي هيمن على البلاد بعد انقلاب الحركة الإسلامية العسكري في عام ١٩٨٩، تعددت جبهات الحراك الجماهيري في عدة تشكيلات سياسية واقتصادية واجتماعية وأحياناً ثقافية، وهذا بدوره أدى إلى تنوع في أدوات عمل منظمات المجتمع المدني وتوسيع قاعدة الفضاء المدني. وكانت نتيجته الحراك الثوري الذي أدى إلى سقوط نظام الحركة الإسلامية ومشروعها الحضاري في صبيحة ١١ أبريل ٢٠١٩. هذا الحراك الذي اتسم بقدرات عالية من التنظيم وتجذر الوعي الثوري وسط الحركات الاجتماعية خاصة الشباب والنساء، كان للعمل المدني القاعدي أثره الكبير ومردوده اليومي ممثلاً ولأول مرة في تاريخ الثورة السودانية فيما سميت بلجان المقاومة في الأحياء وأماكن العمل.

ما هي لجان المقاومة؟

هي مجموعات قاعدية غير رسمية تكونت من المواطنين السودانيين، وكانت بداية النشأة تنظيم حملات العصيان المدني ضد حكومة الإنقاذ في عام ٢٠١٣، وأصبحت شبكة منظمة تلعب دوراً رئيسياً خلال مراحل تراكم الثورة السودانية، حيث لعبت "لجان المقاومة" دوراً كبيراً خلال الحراك الجماهيري وكانت بمثابة الوقود الحقيقي الذي ساهم في استمراريتها عبر العمل القاعدي المشترك، وتنظيم المواكب، وتوزيع اللافتات التي تحمل شعارات الثورة، والكتابة على الجدران، وغيرها من وسائل المقاومة السلمية. وكانت بداية التكوين في الأحياء الشعبية بالعاصمة الخرطوم حيث تضم ولاية الخرطوم الآن ١٧٨١ لجنة تنتشر في كافة أحياء الولاية . ومن ثم انتقلت إلى مدن وولايات السودان المختلفة، ومن

الملاحظ أنها أقوى وأكثر تنظيماً في العاصمة ومدينة عطبرة شمال السودان وهي المدينة العمالية الأولى في البلاد، وقد ساعدت طبيعة هذه الأحياء ونمط حياة سكانها الذين يعرفون بعضهم البعض الأرضية الملائمة لعمل هذه اللجان وتأمين قياداتها من عصف الأجهزة الأمنية.

بعض المراقبين للحراك الثوري أثناء النهوض الجماهيري يشيرون إلى أن الثورة السودانية ما كان لها أن تحقق أي انتصار لولا وجود وجهود "لجان المقاومة" الشعبية بطابعها اللامركزي، حيث لعب أفرادها دوراً بارزاً في تشتيت القوات الأمنية، والتشبيك بين الثوار، وكانت كلمة السر في فاعليتها وتأثيرها تبدو أكثر وضوحاً مع تطور مراحل الثورة، حيث بدأت اللجان تتكون أفقياً في الأحياء السكنية، وتطورت لتصبح ذات شكل منظم في لجان تنسيقية على مستوى المدن، ومن ثم تكون المكتب التنسيقي القائد على المستوى الولائي لتحافظ على استقلاليتها في كل ولاية . لذلك تعتبر لجان المقاومة حلقة فريدة وخلاقة في تاريخ الشعب السوداني، بل ربما في تاريخ شعوب العالم بما تميزت به من سلمية في العمل وجماعية في اتخاذ القرارات والتزام عالٍ بتنفيذها.

لقد تميزت لجان المقاومة بوعى ثوري عميق في قيادتها للحراك الجماهيري المدني، خاصة شعار "السلمية" الذي خلق تأييداً كبيراً حولها من القوى الاجتماعية المدنية التي لا تنتمي إلى الأحزاب السياسية، ما أدى إلى ارتفاع المشاركة في جميع الفعاليات التي تم تنظيمها، بالإضافة إلى تبنيها شعار التغيير الجذري من خلال كلمة السر التي واجهت بها صلف النظام وقدراته الأمنية، تمثلت في شعار "تسقط بس"، وهذا الشعار توافق بشكل كبير مع رغبة غالبية الشعب السودانى الذي يتطلع إلى التغيير وبناء البديل الديمقراطي خاصة الحركات الاجتماعية من الشباب والنساء.
كان للوضوح النظري حول حتمية التغيير الثوري الدور الفاعل في ثبات وصمود "لجان المقاومة" حيث أشارت مجموعات متعددة إلى الإطار النظري الذي قامت عليه اللجان وأقرت بأهمية التغيير وذكرت: " كنا نقر بأننا في حاجة ملحة لنمط جديد للاحتجاج بشكل أكثر فعالية ومحاولة جديدة لإنتاج نظرية ثورية "مهيمنة " وربطها بشرائح مجتمعية جديدة ذات وعي يمكنه التعامل مع الأزمة الراهنة وتجاوز هذا الوضع الرمادي الذي تعمل الحكومة على تصديره والتعامل من خلاله، لأنه يتضح من التجارب المتعثرة والتي تواجه تحديات جسام لحركات الربيع العربي ٢٠١١ أن غياب فاعلية المجتمع المدني السياسي الذي يعني أن الحراك القائم لا يفتقد نشاطات وأفكاراً سياسية فعالة للتغيير، بل لا يحتوي على أي فكر اجتماعي واقتصادي ضروري ليطرح كبديل لما هو قائم والمطلوب تغييره".

الهيكل التنظيمي

تشير بعض التقارير من ولاية الجزيرة أن التقسيم التنظيمي والهيكلي للجان المقاومة يختلف باختلاف السياقات المحلية لكل ولاية، حيث إن السياق في ولاية الجزيرة والذي اقتضته ظروف ما بعد الثورة (لأن العمل قبل الثورة كان يعتمد على اللامركزية والعمل الأفقي)كان يضم عمل مشترك مع تنسيقية "قوى الحرية والتغيير" حيث لعبت دوراً مهماً في تطوير عمل اللجان وهيكلتها بعد الثورة ودون المساس باستقلاليتها عن الأحزاب المنضوية داخل قوى الحرية والتغيير. وأضاف التقرير أن هذا الوضع التنظيمي أتاح للجان المقاومة أن يكون لديها تمثيل في قوى الحرية عبر ممثلين منتخبين من كل ولاية، ومندوبي الولايات حيث يتم اختيارهم من تنسيقيات مركزية من المدن التي تتكون بدورها من تنسيقيات لقطاعات يضم كل قطاع منها مجموعة من الأحياء.

كما يتم التواصل بين "قوى الحرية والتغيير" و"لجان المقاومة" عبر لجنة العمل الميداني مع اختلاف هيكلة اللجان من مكان لمكان حسب السياقات

المحلية، كما أنها مرتبطة بعلاقة اللجان نفسها، لأن بعضها "يعمل وفق مركزيات هيكلية وبعضها عبر تنسيقيات غير هيكلية، ولكن في النهاية لا توجد هيكلة موحدة حسب بعض التقارير.

مصادر التمويل

أشارت إحدى قيادات لجان المقاومة بأنهم يعتمدون على اشتراكات الأعضاء والتبرعات التي تعتبر المصدر الأساسي للتمويل ويتم جمعها بواسطة أعضاء في اللجان، وتذهب في الأعمال الخدمية بسيطة التكلفة، مثل حملات النظافة، أما الأعمال الكبيرة فيتم التنسيق بشأنها مع الجهات الحكومية، كما أنهم يتلقون تبرعات من سكان الأحياء التي يقيمون بها وكذلك المدينة والتجمعات المهنية والنقابية إضافة إلى أعضاء لجان المقاومة المغتربين، مشدداً على عدم قبولهم أي تبرعات من أي جهات خارجية.

الدور المرحلي الحالي

بعد الثورة، تحول دور لجان المقاومة إلى مراقبة سير الحكومة الانتقالية، والمساعدة في تقديم بعض الخدمات خاصة بعد تصاعد الأزمة الاقتصادية، ما أدى إلى ندرة في السلع الأساسية مثل الخبز وغاز الطبخ، وتنحصر المساعدة في المراقبة اللصيقة لمصادر هذه السلع والتأكد من الالتزام بالأسعار الحقيقية لها وذلك بالتنسيق مع لجان الخدمات والتغيير في الأحياء، وهي لجان تختلف مهامها من حيث المبادئ. فقد أوضح أحد قيادات لجان المقاومة أن هناك ٣ مبادئ أساسية تحكم عمل اللجان، وهي نشر الوعي الديمقراطي وضرورة إشراك جميع شرائح الشعب في الحكم وحماية الثورة، بجانب المساعدة في تقديم الخدمات للمواطنين بالتنسيق مع لجان الخدمات والتغيير.

ويؤكد عدد من أعضاء لجان المراقبة، أن عمل اللجان واضح ويستهدف عدم السماح بالتباطؤ في تحقيق أهداف الثورة، وهم يقدمون مقترحات للحكومة للحكومة عبر تنسيقية قوى الحرية والتغيير، وبهذا يتحقق مبدأ إشراك الشعب في الحكم، كما تعمل هذه اللجان على ضمان استكمال تحقيق أهداف الثورة عبر متابعة عمل الحكومة خلال الفترة الانتقالية، وتنظيم الاحتجاج في حال رصدهم تقصيراً أو خللاً، مثال لذلك ما قامت به لجان مقاومة مدينة عطبرة "ولاية نهر النيل" في إقالة والي ولاية نهر النيل المكلف بسبب تواطئه وتعاونه مع بقايا النظام السابق. وفى إطار عمل اللجان لحماية الثورة تنظم بعض من هذه اللجان ندوات عامة بغرض التوعية بأهمية الحكم المدني الديمقراطي، ومشروع قوى الحرية والتغيير لحل الأزمة الاقتصادية من خلال تقديم مقترحات السياسات البديلة، وبعضها أسس منتديات دورية لمناقشة القضايا الملحة الخاصة بالسياقات المحلية مثل كارثة الفيضانات في عام ٢٠١٩ وانتشار وباء كوفيد ١٩.

من الملاحظ أن استجابة الشباب السوداني للعمل على التصدي لجائحة كوفيد ١٩ كانت واسعة وسريعة خاصة أثناء الموجة الأولى، ومع توالي ظهور الحالات القادمة من دول الجوار وتشكيل اللجنة العليا لمكافحة كورونا شكلت لجان المقاومة بالأحياء غرف طوارئ للتوعية حول الوباء وسبل الوقاية منه، ومع ازدياد الحالات، بدأ الهلع في الأسواق واختفاء المواد الطبية بما فيها معقمات الأيدي؛ لذلك بدأت اللجان بمساندة الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في التنسيق والعمل لمجابهة الجائحة، حيث تطوع عدد كبير من الشباب والشابات يفوق المائة ألف متطوع من مختلف التخصصات وظهرت العديد من المبادرات

منها:

* مبادرة تصنيع المعقمات اليدوية.
* مبادرات التوعية الميدانية، وتكوين منصة تجمع مبادرات متعددة للتوعية والتي ضمت ٢٨٩ مبادرة في الخرطوم والمدن الأخرى.
* مبادرة مركز الاتصال وتقدم الشباب للتطوع في

وفي الإجابة عن السؤال حول الأسباب وراء هذه المشاركة الشبابية الواسعة والتنسيق الكبير مع مؤسسات الدولة لمجابهة الأزمة، أرجعت لجان المقاومة هذا التفاعل غير المسبوق إلى تاريخ الحركة المدنية الشبابية في السودان، خاصة ثقافة التطوع والتنظيم لدرء الكوارث الصحية والطبيعية، فهي ليست جديدة على المجتمع السوداني بشكل عام وعلى الشباب بشكل خاص. ففي فترة حكم دكتاتورية الإسلام السياسي وانهيار مؤسسات الدولة ظهرت مبادرات شبابية عديدة لتخفيف الآثار السلبية على المجتمع، على سبيل المثال مبادرة نفير التي أنشئت

استجابة للحاجة العاجلة لمواجهة سيول وفيضانات عام ٢٠١٣ . كما تعمل مبادرة شارع الحوادث الشبابية منذ تأسيسها في القطاع الصحي ومساعدة الأسرة المحتاجة للعلاج. كما أن أزمة الكوفيد ١٩ ظهرت بعد أشهر قليلة من تسلم الحكومة الانتقالية المدنية السلطة وبداية التحول الديمقراطي في البلاد، وهو ما يشكل لهم ملامح الوطن الذي لطالما ظل حلماً يراودهم، وأن شعار "حرية سلام وعدالة" الذي نادى به الشعب السوداني يشكل خارطة طريق لوطن استردوه بقوة السلمية، كما أن صمود هذه الحكومة وإكمال الفترة الانتقالية هو استحقاق ثورة يرى الشباب ضرورة استجابتهم لكل ما يعزز من قيم المدنية والمشاركة المجتمعية، بل يحقق حلمهم الكبير ببناء الوطن والخروج من الأزمة التي تشكل أكبر تحدٍّ للفترة الانتقالية حالياً هو استكمال للثورة.

لجان المقاومة والتغيير

تكونت لجان المقاومة والتغيير في أماكن العمل في ظل هيمنة النظام السابق على النقابات وسيطرته على المواقع القيادية فيها بحكم قانون غير ديمقراطي أرسى لما يسمى بنقابة المنشأة حيث تقوم نقابة واحدة في أماكن العمل تضم كل الفئات الاجتماعية العاملة ويكون رئيسها هو المخدم نفسه في تعارض واضح لمفهوم النقابة الثورة والتغيير وبمبادرة من تجمع المهنيين السودانيين للمشاركة في الحراك الجماهيري واستكمال حلقاته بالإضراب السياسي والعصيان المدني قامت بتكوين لجان المقاومة والتغيير في جميع أماكن العمل سواء في مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص، ما شكل زخماً ثورياً كان له الدور الفاعل في شل إدارة هذه المؤسسات وتوقف العمل بالعصيان المدني الشامل دعماً للاعتصام أمام القيادة العامة في أبريل ٢٠١٩، وقد أدت دورها بمهنية واحترافية ووطنية عالية، حتى تم إسقاط نظام الإسلام السياسي.

ثم جاءت هذه المسودة كمقترح قابل للتطوير والإضافة من جانب تجمع المهنيين وهي تختص بلجان المقاومة في أماكن العمل وتم اقتراح تسميتها "لجان المقاومة والتغيير" لتعزيز واستدامة دورها في الفترة الانتقالية

وكانت كالآتي:

نحن لجان المقاومة السودانية التي تكونت في خضم الثورة السودانية العظيمة منذ منتصف ديسمبر ٢٠١٨، وهي امتداد للجان وتنظيمات شعبية نمت في الأحياء وساهمت في الاحتفاظ بجذوة الثورة متقدة طيلة فترة نظام الإنقاذ منذ استيلائه على السلطة في يونيو ١٩٨٩.

ومواصلة للدور الكبير الذي قامت وما تزال تقوم به لجان المقاومة في طول البلاد وعرضها، والتزاماً بإعلان الحرية والتغيير، واستلهاماً لمشروع القيادة الجماعية الذي جزم السودانيين بضرورة اتخاذه كمنهج للعمل خلال وما بعد التغيير، تمت صياغة الميثاق على النحو الآتى:

أولاً: تعديل تسمية لجان المقاومة في أماكن العمل لتكون لجان المقاومة والتغيير السودانية حتى يتم استصحاب برامج وخطط ما بعد التغيير في عملها.

ثانياً: إن لجان المقاومة والتغيير هي مجموعات من فئات العاملين في جميع مواقع العمل في القطاع العام والخاص تعمل من أجل المساهمة في صناعة التغيير ومتابعة مهام ما بعد التغيير.

ثالثاً: إن لجان المقاومة والتغيير مشارك أصيل في وضع السياسات واتخاذ القرارات التي تفضي إلى التغيير المطلوب في حياة كافة السودانيين، وذلك بالمساهمة في صياغتها في كل هياكل الدولة السودانية وتنفيذ هذه السياسات على كافة المستويات وفي الأقاليم المختلفة.

رابعاً: لا يقتصر دور لجان المقاومة والتغيير على الدور السياسي المباشر، بل يتطور هذا الدور ليشمل المساهمة في تطوير قانون ديمقراطي للنقابات والعمل على استعادة النقابات القائمة على تنظيم الفئة وبإرادة العاملين والعمل على محاربة الفساد بما في ذلك إرجاع الأصول والأراضي والمباني التي نهبها النظام.

خامساً: يجب أن يكون تمثيل لجان المقاومة والتغيير في المجلس التشريعي بتمثيل لا يقل عن ٣٠% من جملة عضوية المجلس.

سادساً: لجان المقاومة والتغيير هي الضامن الحقيقي لفترة انتقالية آمنة وديمقراطية مستدامة تُستمد مشروعيتها من الشعب.

التحديات التي تواجه لجان المقاومة:

١-عدم استقرار واستمرار الفترة الانتقالية نتيجة لعدة متغيرات وفى مقدمتها الخروقات الدستورية التي تمت من قبل المكون العسكري بعد توقيع اتفاقية سلام جوبا ما أربك المشهد السياسي، بالإضافة إلى استمرار الحروب والنزاعات في أماكن متفرقة من البلاد خاصة إقليم دارفور، ما أدى إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية، بالاضافة إلى زيادة الأزمة الاقتصادية ما جعل بعض أعضاء اللجان يشعرون بالإحباط من عدم التزام قيادات مؤسسات السلطة الانتقالية بشعارات الثورة وهذا ما عمق فيهم عدم الثقة في قرارات أجهزة الدولة.

٢-ما زالت مشكلة الهيكلة والتنظيم الداخلي تواجه العديد من اللجان حيث الاتفاق العام على العمل الأفقي لكن الرغبة في العمل الجماعي دائماً ما يتم ربطها بتنامي وازدياد الرغبة في اتخاذ القرارات مركزياً بشكل أكبر، مع عدم وجود اللوائح التنظيمية التي تحكم العمل الداخلى والتى يجب أن تحدد طرق العمل ومنهج الإجراءات المختلفة والمحاسبة في حال الخطأ وبذلك أصبحت هذه اللجان تواجه تحدي تحديد خطها المستقبلي في السودان الجديد.

٣-ازدياد عدد اللجان بشكل واسع ودون تنسيق سواء على مستوى الأحياء أو المدن، ما أدى إلى ترهل التنسيقيات وتباين الرؤى والمواقف حيث أصبح هناك وجود للجان حقيقية نبعت من خلال الحراك

الجماهيري وأخرى تم تكوينها عن طريق جهات بعينها تابعة للنظام السابق هدفها زعزعة الحكومة المدنية وتحريض الشباب ضدها.

٤–بعض المواطنين ينتقدون قلة خبرة "لجان المقاومة" ويرون أنها سبب للصدام مع الجماهير أحياناً خاصة في مجال المساعدة في تقديم الخدمات، ويرى البعض أن أفرادها غير مؤهلين لخدمة الجماهير بسبب قلة خبرتهم وهو ما تسبب في اصطدامها مع الناس فحدثت أزمات كثيرة وتم اتهامهم بالتعدي على مواطنين أو استغلال السلطة في توزيع الدقيق على المخابز أو مراقبة توزيع الوقود في محطات الخدمة.

٥–صير ومستقبل "لجان المقاومة" يبقى غير واضح، فبعد الفترة الانتقالية للمجلس السيادي الذي يدير البلاد لمدة ٣ سنوات منذ أغسطس ٢٠١٩، يتعين إجراء انتخابات في البلاد ومن غير المعلوم كيف سيتم التعامل مع هذه اللجان، حيث يطالب البعض باختيار ممثلين منهم في عضوية المجلس التشريعي الانتقالي عقب اكتمال ترتيبات السلام، والبعض يرى ضرورة احتفاظها باستقلاليتها حتى لا تفقد شعبيتها، بينما يتخوف آخرون من تحول في دورها واستغلالها من قبل السلطة في ظل عدم وجود رؤية واضحة في مجال العمل السياسي مرتبط بعدم الخبرة السياسية الكافية، ما أدى إلى تباين المواقف تجاه التنسيق مع الأحزاب السياسية، خاصة وأن هناك عدداً من المحاولات من بعض الجهات على استقطاب عضوية هذه اللجان، بالإضافة إلى محاولات الاختراق من قبل جهات عدة "حزبية، أمنية، مؤسسية ...الخ

٦–إن المواكب لم تحقق مطالب اللجان بسبب سياسات التخوين وعدم الثقة بين بعض من لجان الخدمات والتغيير التي تم اختراقها من قبل بعض منسوبى النظام السابق، بالإضافة إلى عدم التنسيق وعدم المتابعة بعد المواكب، خاصة وأن المواكب دائماً ما تكون مرتبطة بالذكرى لبعض الأحداث مثل ذكرى أبريل، فض الاعتصام ...موكب ٣٠ يونيو، لذلك كل المطالب لا تخرج الحكومة الانتقالية للرد عليها، بل أحياناً يتم التخاذل دون الاستماع إلى صوت هتافات المواكب وحتى لا يتكرموا باستلام المذكرات.

٧–واضح أن الحكومة التنفيذية لديها خطة عمل ولا تجدي معها الأساليب التقليدية كالمواكب – لتحقيق أي مطلب من مطالب قوى الثورة والتغيير ولتحقيق تلك المطالب لابد من استمرار الحراك الجماهيري حتى لا تخمد إرادة الثوار لأن طبيعة المواكب لم تكن "بنائية" حيث يتم تحديد الفشل واختيار الملفات بدقة، بالإضافة إلى تعدد المطالب وتشتت المواكب بسبب التعامل مع مكاتب قوى الحرية والتغيير وهي غير موحدة.

٨–ضعف حلقات التواصل بين لجان المقاومة والحكومة الانتقالية بسبب تواطؤ القيادة السياسية لقوى الحرية والتغيير والتماهي مع المكون العسكري ما أضعف دورها، مع عدم استكمال هياكل السلطة الانتقالية، وهذا جعل جميع المواكب غير منظمة وقليلة العدد تعتمد تقديم المذكرات والتي لن تنفذ لعدم المشاركة الكافية في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

٩–عدم تنظيم الشباب في هياكل تنظيمية واضحة ومعلنة بسبب اختلافاتهم خاصة مع لجان الخدمات والتغيير في الأحياء. وهذا التباين أدى إلى عدم وحدة لجان المقاومة بل حدثت فيها بعض الانقسامات وضمت بعض الانتهازيين مع تدخل الأحزاب.

١٠–إتفاق سلام جوبا عكس أجندة إقليمية ودولية تتعارض وتتقاطع مع بعض محاور مسار التغيير الجذري وتطلعات وآمال الثوار وأهداف ثورة ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة، مجمل تلك الأجندة حالت دون

تحقيق مطالب الثوار خاصة استخدام أساليب النظام البائد باستخدام مؤسسات الدولة حيث تقوم الأجهزة الأمنية بقمع المواكب واعتقال القيادات النشطة من التنسيقيات واللجان الميدانية القائدة وقد وصلت حد الاغتيالات لبعض النشطاء.

الرؤية المستقبلية

١) وجود حكومة انتقالية حالياً تؤمن بالديمقراطية وتعمل على تحقيق شعارات الثورة مع وجود مجتمع مدني داعم لوجود اللجان يسهل استغلال اهتمام المجتمع الدولي بفئات الشباب في برامج التنمية المستدامة وتعزيز وجود برامج تدعم الفئات الشبابية التي تتمثل في أغلبية لجان المقاومة.

٢) ضرورة التمسك بالشرعية الثورية ما يساعد في القدرة على القيادة والمكانة في المجتمع واستخدام مناهج اللاعنف وأدوات السلمية من مواكب، ووقفات احتجاجية، وإضراب، والتتريس في الشوارع العامة والقدرة على الحشد وتسيير المواكب اعتماداً على الثقة من الجماهير بحيث إنها قادرة على المشاركة في تسيير المواكب حسب القضايا التي تؤمن بها.

٣) وجود كوادر مؤهلة داخل اللجان في تخصصات مختلفة يمكن الاستفادة منها في المشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والتفاوض مع الجهات المختلفة المدنية والحكومية وحتى السياسية والقدرة على التأثير على الرأي العام وتقديم التدريب والتوعية.

٤)قدرة اللجان على الدعوة والمناصرة والتأثير على الجماهير والرأي العام تشجع على التشبيك داخلياً بين قواعد لجان الأحياء المختلفة وبين لجان المقاومة في المناطق الأخرى وفي كافة الولايات.

٥) اعتماد العمل القاعدي وتوسيع فرص المشاركة في اتخاذ القرارات يحترم ويثري التباين الفكري والسياسي والمجتمعي لعضوية اللجان، خاصة الدعوات والمشاركة في الورش، الندوات والمؤتمرات تمكن لجان الأحياء لتكون واحدة من الأجسام المساعدة في حماية الثورة والشراكات مع كل الأجسام الثورية والتي تسهل الاتصال والتواصل والقدرة على التأثير في تحريك القضايا ذات الصلة بالفترة الانتقالية.

٦) احترام واعتبار لجان المقاومة هي الرقيب على السلطة الانتقالية، والضامن لعدم انحرافها عن مسارها المتفق عليه، في تحقيق تطلعات الشعب السوداني، وفي العبور إلى نظام وطني ديمقراطي، يحقق تطلعاتنا كسودانين في الحياة الحرة الكريمة دون المساس بمهمتها واستقلالية قرارها.

٧) ضرورة بناء علاقات واضحة مع قوى إعلان الحرية والتغيير، لأنها علاقة منطقية وموضوعية، وعلاقة شركاء في النضال والهم العام مع الحرص على استقلالية اللجان بحيث لا تتماهى مع خط أي تنظيم سياسي بعينه أو كتلة من كتل التحالف، وإنما تنحاز اللجان إلى كل ما يدعم خيارات الشارع فقط.

٨) اقتراح تنظيمي للجان المقاومة على مستوى القطر يجري بناؤه، ولن يتأثر بمستقبل تجمع المهنيين ذي التأثير الكبير في الشارع. وهذا الجسم المقترح سيدمج لجان المقاومة بالأحياء في لجان أكبر لتشكل تنسيقيات بكل مدينة ومن ثم تنسيقية مركزية لأي ولاية وتنسيقية عامة اتحادية مع برامج تأهيل وتدريب أعضاء لجان المقاومة الذين يشكلون مستقبلاً المجالس البلدية استعداداً للانتخابات المحلية بعد نهاية الفترة الانتقالية، وهذا جزء من رؤى لجان المقاومة في كل المجالات الحكومية وستنشّط حملة "حنبنيهو" (سوف نبنيه)، دون أن تتخلى عن دورها الرقابي للحكومة وهياكل السلطة الانتقالية واستمرار الحس الثوري.

٩) بما أن لكل مرحلة متطلباتها وهذه المرحلة تتطلب وسائل أخرى لمواجهة ضعف الحكومة في اتخاذ القرارات وهذا بدوره أدى إلى إنتاج فجوة خطابية ومرحلية في مسارات النضال "الدستوري" ما يحتم النضال "فوق الدستوري" وتغيير أساليب العمل الجماهيري سواء على المستوى القاعدى أو الجماهيري العام، ولابد من خلق وسيلة ضغط أخرى فعالة مثل الوقفات الاحتجاجية واستعادة وتشكيل النقابات، مع استمرار مخاطبات الجمهور لتمليك المواطن البسيط الوعي بحقوقه وفتح باب النقاشات حول أسباب المطالب وشرح التحديات بكل وضوح وشفافية من الجهات التنفيذية المسؤولة.

١٠) ضرورة قيام مؤتمر جامع للجان المقاومة تحت مسمى "المؤتمر التفكري" على أن تقوم بالدعوة له قيادات تنسيقيات لجان المقاومة في مدينة الخرطوم لأنها الأكثر تنظيماً وتماسكاً، على أن تسبقه مؤتمرات قاعدية ويتم اللقاء الكبير في "ساحة الحرية"، وذلك لتفادي ومعالجة غياب الجسم المركزي القيادي للجان، ما يساهم في لم شمل قواعد لجان المقاومة القاعدية وعكس هَيْبة المدن الكبيرة في ولاية الخرطوم لأنها قلب الحدث وصانعة القرار الثوري في الوقت المناسب.

الخلاصة

ما هي الدروس المستفادة والتي يمكن الاعتماد عليها في آليات عمل المجتمع المدني وبناء الحركات الاجتماعية؟

لم تعد أدوار الحركات الاجتماعية تقتصر على القضايا التي تكونت من أجلها فقط، فقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية في بنية الدولة السودانية في ظل العولمة وسيطرة قوى الاقتصاد النيوليبرالي إلى تغييرات جذرية في الأطروحات الاجتماعية – الثقافية في حركة المجتمع وقواه الحية وأصبح النضال من أجل استدامة الديمقراطية وتوسيع قاعدة الفضاء المدني تشكل أطروحة فكرية ذات مراكز متعددة من أجل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

تجمعت وتلاقحت هذه الأطروحات الثورية التي أنتجتها ثورة ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة وبدأت في التحول من الجانب النظري إلى الميدان العملي بقيام منابر متعددة ذات فكر جماهيري ثوري مستند إلى أهمية الفضاء المدني وقيم منظومة الحقوق كفعل مضاد للدولة القمعية الشمولية – العسكرية، وهذا في حد ذاته يعتبر مقاومة تدرك أن لا مستقبل لها دون تطوير أفكارها وأطرها النظرية والفكرية لتحقيق حلمها وأهدافها في التقدم الاجتماعي والتحرري من كافة أشكال القهر والتمييز وشكل لها دافعاً قوياً في القدرة على خلق الأطر البديلة وإمكانية تقديم نظرية ثورية تستند إلى قاعدة عريضة من "الجماهير" ذات المصلحة الحقيقية في التغيير ورسم خارطة الحرية كقيمة إنسانية كونية تعبر عن حقيقية قدرة الحركات الاجتماعية على بناء الدولة السودانية التي تسع الجميع استناداً إلى التعدد الديني والعرقي والثقافي والنوعي، ما جعل الحركات الشبابية المتعددة وفي قلبها لجان المقاومة، تشكل الثبات والصمود وفاء للشهيد عظمة ومقولته المشهورة "لا يمكن يا صديقى أن نستلقي أثناء معركتنا هذه".

لقد ضربت لجان المقاومة المثل الحي في معنى الالتزام بالقيم والمبادئ وتجاوزت الأطر التقليدية للفعل السياسي والهياكل التنظيمية للفعل الاجتماعي لتعيد صياغة التاريخ وتنقل مفهوم الحركات الاجتماعية من الأطر المؤسسية إلى مركز الفعل الجماهيري بهدف تشكيل قاعدة الحراك المدني/ الفضاء المدني مستندة إلى ركيزة الحريات والديمقراطية. تتطلع هذه اللجان إلى خلق سلطة أكثر مدنية وتوسيع قاعدة المشاركة في الفعل المدني من مواقع مختلفة دون أن تفقد استقلالية

القرار مع تأكيد دورها السياسي بالمعنى الواسع الذي يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في مناهج وأدوات التغيير الجذري لقواعد اللعبة السياسية خاصة بعد التراجع في ملف أهداف وشعارات الثورة ومحاولات متعددة للالتفاف على برنامج الفترة الانتقالية.

ومن هذه التجارب المختلفة فرضت الحركات الاجتماعية المختلفة وفى مقدمتها لجان المقاومة الرقابة المدنية الصارمة على الأداء السياسي والاقتصادي للفترة الانتقالية، وفرضت نفسها حارساً متيقظاً لأهداف استراتيجية ساهمت في صياغتها لتشكل المعبر الحقيقي لبناء الدولة المدنية الديمقراطية مستخدمة كل أدوات النضال السلمي من أجل أن تجعل من قيم وثقافة الفضاء المدني البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تمكن الحركات الاجتماعية من التلاقي والتلاقح الفكري والمشاركة الجماعية كمصالح وهموم مشتركة.

المراجع

١–خطاب رئيس مجلس الوزراء في الذكرى الثانية لثورة ديسمبر ٢٠١٩

٢–الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩

٣–إعلان المبادئ للتفاوض بين السلطة الانتقالية
وحركة تحرير السودان " قيادة الحلو".

٤–د. محمد خليفة صديق – أستاذ العلوم السياسية في جامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم

٥–بيان الشبكة السودانية لحقوق الإنسان

٦– ميثاق المبادرة الوطنية للعودة لمنصة تأسيس الثورة

٧–رصد بعض المقالات الصحفية اليومية

٨–الباحث الاقتصادي أحمد خليل – جريدة البيان

٩–مذكرة كونفدرالية المجتمع المدني لوزير التنمية الاجتماعية ٢٠١٩

١٠–لوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية ٢٠١٩

١١–إعلان قيام الآلية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١

١٢–رصد من بعض الصحف اليومية

١٣–بيان نقابة المحامين ابريل ٢٠٢١

١٤–تصريح إعلامى لوزارة العدل، أبريل ٢٠٢١

١٥–مسودة قانون نقابات العاملين لعام ٢٠١٩

١٦–خطاب الاتحاد العالمي للنقابات

١٧–رصد من الإعلام الإلكترونى وشعارات الموكب النسوى مايو ٢٠٢١

١٨–مذكرة التحالف الديمقراطى للمزارعين مايو ٢٠٢١

١٩–مذكرة تحالف منظمات المجتمع المدني مايو ٢٠٢١ – فرنسا

٢٠–الدكتور سمير غطاس، رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، مايو ٢٠٢١

٢١– الدكتور مختار غباشي – نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠٢١

٢٢–د سامي عبد الحليم – خبير القانون الدستوري في قضايا الإصلاح القانوني وناشط في المجتمع المدني

٢٣–منصات الإعلام الإلكترونى

٢٤–الناشط المجتمعى عبد الرحمن المهدي – منظمة سوديا

٢٥–أديب نعمة – الباحث في قضايا التنمية والمجتمع المدنى

٢٦–تنسيقية لجان المقاومة – البرارى

٢٧–تقرير تنسيقية مدينة الخرطوم جنوب

٢٨–تنسيقية لجان البراري

٢٩–تقرير من الإعلام الإلكترونى

٣٠–مقابلة مع ناشطة قيادية – لجنة الكلاكلة

٣١–مقابلة مع أحد قيادات لجنة أحياء بحري

٣٢–مقابلة مع أحد قيادات لجنة البراري

٣٣–ميثاق لجان المقاومة والتغيير في أماكن العمل